http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2124) السنة الثامنة - الأحد (8) أيار 2011

كتابة على الحيطان

النصف الثاني من المئة يوم

عامر القيسي

مازال الكثير من نوابنا الكرام يتحدثون عن المئة يوم التي منحها المالكي لوزرائه، وعن محاسبة الحكومة بعدها أو سحب الثقة منها، وكأن المئة لم تنطلق بعد، وكأننا لم ندخل في نصفها الثاني، وكأن السيد رئيس الوزراء لم يصرح أكثر من مرّة مؤكدا أن المئة يوم التي يحسبونها على حكومته، هي فرصة لوضع الخطط والبرامج وليست للعمل أو تقييم الانجازات، كما يحلو لبعض المتربصين لولايته أن يروجوا بين الناس ويسربوا هذه الدعايات الامبريالية عبر وسائل الإعلام!

علينا أن نفهم كلام المالكي جيدا، والرجل قالها بوضوح، إن هذه المئة يوم ليست للانجازات ولا لمشروع كهرباء"٢٤في ٢٤"على سبيل المثال ولا لمشاريع تضعنا على عتبة التطور الحقيقي، إنها أيها السادة للتخطيط ووضع البرامج فقط، ولا داعي للسؤال عمّا كان يفعله الوزراء السابقون في حكومة المالكي السابقة، الذين على ما يبدو لم يضعوا خطة ولا برنامج ولا مشاريع للتنفيذ المستقبلي، ولا داعي للسؤال أيضاً، لماذا كان الوزراء السابقون بلا رقابة ولا محاسبة، ليس على انجازاتهم، بل على إخفاقهم حتى في وضع الخطط المستقبلية لينفذها الوزراء الذين يأتون بعدهم! لا داعي لمثل هذه الأسئلة المشاغبة التي تثير الشجون والظنون وتبث الفرقة بين الفرقاء أصلا، لا احد يسأل البرلمان السابق، ماذا كان يفعل إن لم يكن يمارس دوره الرقابي على الحكومة، والدليل أن ولاية المالكي الثانية ورثت وزارات بلا خطط ولا تخطيط ولا مشاريع للمستقبل ولا رؤية علمية واقعية للإعمار والبناء الحقيقي.

هل يمنع الإرهاب وتدهور الوضع الأمني المختصين من وضع الخطط ورسم المشاريع على الطاولات، هل كان سيأتي احد الملثمين ليقلبها عليهم، إذا أقررنا حقا أن تعطل الحياة شبه التام في أعوام ٢٠٠٦-٢٠٠٧ كان بسبب الإرهاب والوضع الأمني الذي تدهور إلى حافة الحرب الأهلية. حتى الثمانينيات كانت الحكومات المتعاقبة، تنفذ مشاريع و خططا لها رسمت على الورق في ظل حكومة الراحل عبد الكريم قاسم، وكل حكومات العالم تفعل الشيء نفسه، لا أحد يأتي ليبدأ من الصفر إلا نحن!!

بعض الشركاء في الحكومة قالوا إنهم سيقيمون أداء وزرائهم قبل انتهاء المئة يوم بأسبوع ليتأكدوا إن كان وزيرهم قد خطط أم لا، لأنهم يقولون بصراحة أن فترة المئة يوم غير كافية لأي انجاز، فيما يذهب شركاء آخرون للمالكي، وهم أكثر موضوعية من غيرهم، إلى أن المئة يوم غير كافية وإنهم سيحاسبون وزراءهم بعد ستة أشهر.

إن هذا المشهد المأساوي لطريقة عمل الحكومات التي تعاقبت علينا بعد التغيير في ٢٠٠٣، يؤشر لنا بوضوح إننا نسير في الطريق الخطأ بأسلوب العمل الحكومي، وان استمرار هذه الآلية على ما هي عليه، يعني أن نغسل أيدينا من أية منجزات قادمة، وإذا استمر هذا التشرذم في مرجعية الوزراء ومن يحاسبهم، رئيس الوزراء أم مجلس النواب أم كتلهم التي رشحتهم، فان أحداً لن يعرف الحقيقة أبداً وان وزيرا لن يحاسب وان كلام الشارع العراقي من أن المئة يوم هي للتخدير وليس للعمل أفكار لا تجانب الحقيقة كثيرا على ضوء ما نراه وما نسمعه وما نعاني منه!!

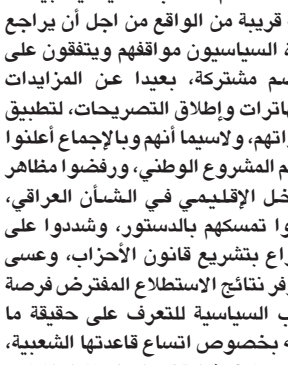

تحليل سياسي

تقاسم السلطة أوقد الجمر بين الشركاء واضعف المشروع الوطني

خريف سياسي جديد يهدد حكومة المالكي

□ بغداد / علاء حسن

تشكلت الحكومة العراقية على قاعدة تقاسم المناصب طبقا للاستحقاقات الانتخابية، وأي حديث آخر حول حكومة الشراكة الوطنية مجرد تصريحات يرددها قادة الكتل وأعضاء مجلس النواب، ونظرية التقاسم التي تفترض الاتفاق حتى على الجزئيات الصغيرة، اصطدمت بفرض إرادات قادة الأحزاب والكيانات ضمن الكتلة الواحدة، وما يقال عن تماسك وحدة التحالفات والكتل يصطدم بحقيقة التنافس بل الصراع الداخلي، وبولادة القائمة العراقية البيضاء تجسد الخلاف في القائمة الكبيرة، وامتد نحو التحالف الوطني بائتلافيه العراقي ودولة القانون فلم تتفق بعد على العديد من القضايا، ومنها اختيار نواب رئيس الجمهورية، والطرف الأقوى في التحالف التيار الصدري أرجأ إعلان موقفه الحاسم من إمكانية الاستمرار في الحكومة لحين انقضاء مدة الـ ١٠٠ يوم، وبإعلانه رفع التجميد عن جيش المهدي في حال تمديد بقاء القوات الاميركية في العراق، فانه سيختار شكل المواجهة مع حكومة المالكي، أما حزب الدعوة تنظيم العراق فأعلن وعلى لسان أمينه العام خضير الخزاعي التلويح بإجراء تعديل وزاري في حال عدم حصوله على منصب نائب رئيس الجمهورية، وذهب ابعد من ذلك عندما المح إلى بروز أزمة سياسية، وكأن البلاد بحاجة إلى هزات أخرى للحصول على الاستقرار.

بعد إعلان نتائج الانتخابات التشريعية رفضت جميع القوى التي حصلت على مقاعد في البرلمان باستثناء الأطراف الكردستانية تجديد ولاية زعيم دولة القانون نوري المالكي، وانشغلت جميع الكتل بمفاوضات ماراثونية، تدخلت فيها أطراف دولية وإقليمية، وبمبادرة من رئيس إقليم كردستان مسعود البارزاني انفرجت أزمة تشكيل الحكومة، فحصل تقاسم المناصب والحقائب باثنتين وأربعين وزارة، لإرضاء جميع الأطراف، فقد البرلمان طرفا رئيسا من العملية الديمقراطية، بغياب المعارضة بوصفها الطرف المهم في تقويم الأداء الحكومي، نتيجة الرغبة والحرص على المشاركة في السلطة التنفيذية، ليس من اجل التنافس لتلبية مطالب الشعب العراقي الواردة في برامج القوائم الانتخابية، وإنما للحصول على قاعدة تحريك لتوسيع دائرة التأييد الشعبية، تمهيدا لخوض أية عملية انتخابية مقبلة فالسلطة أو الموقع التنفيذي بنظر العديد من الأطراف بإمكانه أن يمنح مكاسب تضمن الحصول على اكبر عدد من أصوات الناخبين.

ما جرى في الشارع العراقي منذ ٢٥ شباط الماضي يكشف أن شرائح واسعة من المجتمع باتت تنظر إلى النخب السياسية بأنها عبارة عن تكتلات تسعى لتحقيق مكاسبها، والتظاهرات في بغداد وغيرها من المحافظات أكدت قناعة الشارع بان بعض الأطراف المشاركة في الحكومة أو التي تقودها ليست جديرة بهذه المهمة الصعبة، لاسيما في ظل وجود ملفات شائكة ما زالت بانتظار الحسم منذ زمن الحاكم المدني بريمر مرورا بالحكومات المتعاقبة وحتى الحالية، ومما عقد المشاكل وتناسل الأزمات انشغال النخب السياسية بتحقيق توافقاتها المحاصصية، وتجاهلت بناء الدولة وإعادة البنية التحتية المدمرة، وفي ظل هذه الأجواء فقد العراقيون الأمل في توفير أدنى الخدمات، والارتقاء بالمستوى المعيشي وأنقاذ الملايين من الفقر، فلجأوا إلى التظاهر مطالبين بإصلاحات وليس إسقاط النظام.

في أيام التنافس الانتخابي كان الحديث عن التمسك بالمشروع الوطني وإلغاء الاصطفافات المذهبية والطائفية يعلو على كل الأصوات المذهبية والطائفية، وكان المتفائلون بمستقبل الديمقراطية في العراق يعتقدون بان المرحلة الجديدة المقبلة تختلف كليا عن السابقة، بترسيخ مبدأ المواطنة، واعتماد الشراكة في إدارة الدولة، وسرعان ما اصطدمت آمال المتفائلين بما حصل من مجريات على ارض الواقع، وبفعل التدخلات الإقليمية والرغبة في الاستحواذ على السلطة تجدد الاصطفاف الطائفي، تنازلت الأطراف عن شعاراتها المرفوعة قبل الانتخابات التشريعية، وشهدت عواصم دول الجوار زيارات لقادة سياسيين عراقيين بحجة ضمان الدعم الإقليمي للحكومة الجديدة، فدخلت العملية السياسية في فصل خريف جديد انتهى بتشكيل حكومة برئاسة نوري المالكي، بعدما اتفق المعترضون على تجديد ولايته الثانية على اعتماد مبدأ التقاسم، وأثناء إعلان تشكيل حكومته أعلن المالكي بأنها لا تلبي طموحه وبعد ذلك منحها ١٠٠ يوم لتحسين الأداء، وأكد انه سيبعد الوزراء المقصرين، ودعم توجهه أعضاء دولة القانون بوقوفهم إلى جانبه بإقالة الوزير بإجماع برلماني، وما يلفت النظر بهذه التصريحات أنها عبارة عن مغالطات، فإقالة الوزير ستصطدم أولا برفض كتلته النيابية، لأنها حصلت على المنصب طبقا لاستحقاقها الانتخابي، وبديله يجب أن يكون من الكتلة ذاتها استنادا لنظرية التقاسم، ومجلس النواب العاجز عن انجاز نظامه الداخلي حتى الآن، والمختلف على القضايا الصغيرة والمتردد في استجواب مسؤول متورط بالفساد هكذا مجلس لا يحقق ما ذهبت إليه تصريحات أعضاء دولة القانون، وهم يدركون بان مواقف حلفائهم وشركائهم في الحكومة وفي لحظة الحسم لن تكون بجانبهم.

نظرية التقاسم لدى الأطراف العراقية المشاركة في الحكومة خلفت الجمر تحت الرماد، وبوجود التقاطعات وتباين المواقف تجاه الكثير من القضايا والملفات العالقة مثل تطبيق المادة الدستورية الخاصة بالمناطق المتنازع عليها وتشريع قانون النفط والغاز، وإلغاء هيئة المساءلة والعدالة، وغيرها من القضايا الأخرى الخلافية قادرة على إشعال الجمر تحت الرماد بالتصريحات النارية التي تقف عند هذا الحد ولا تشير إلى الانضمام للمعارضة ضمن الأسس والقواعد الديمقراطية.

بالأداء الحكومي المصر على التراجع وسط غياب مؤشرات تحسين الخدمات وتنامي شعور الإحباط واليأس من النخب السياسية وعرقلة الدور التشريعي والرقابي لمجلس النواب، وبروز خلاف بين البرلمان والسلطة التنفيذية تعكسه تصريحات الطرفين، سيكون مستقبل الحكومة الحالية إما خيار سحب الثقة أو الاستقالة، والأطراف المتضررة من نظرية التقاسم تدفع بهذا الاتجاه، ومن تخلى عن موقفه السابق في رفض تجديد ولاية ثانية للمالكي مستعد للعودة إلى موقفه الأول ورسم خريطة تحالفات جديدة احتمال وارد، وليس بالضرورة أن يكون المالكي رئيسا للوزراء، وهذا ما أعلنه قيادي في المجلس الأعلى الإسلامي في العراق، وأشار إلى أن الكتلة النيابية الكبيرة لن تكون التحالف الوطني، وربما سيتم تشكيل أخرى و يكون ائتلاف دولة القانون ضمن صفوف المعارضة.

ما ذكره القيادي يؤكد أن العملية السياسية مازالت تعيش في فصل الخريف، ومن يتابع خطوات الحكومة الحالية وإجراءاتها لتحسين الملف الأمني وتنفيذ وعودها يشعر بالإحباط، فعمليات الاغتيال بكاتم الصوت في ارتفاع ملحوظ، والملف الخدمي وضع على رفوف النسيان، ليكون بجوار المشروع الوطني بانتظار إجراء انتخابات مقبلة لإزالة الغبار عن صفحاته.

الساحة العراقية اليوم بحاجة ماسة إلى مؤسسات استطلاع الرأي شريطة أن تكون مستقلة لتقدم للنخب السياسية بيانات دقيقة قريبة من الواقع من اجل أن يراجع القادة السياسيون مواقفهم ويتفقون على قواسم مشتركة، بعيدا عن المزايدات والمهاترات وإطلاق التصريحات، لتطبيق شعاراتهم، ولاسيما أنهم وبالإجماع أعلنوا تبنيهم المشروع الوطني، ورفضوا مظاهر التدخل الإقليمي في الشأن العراقي، وأكدوا تمسكهم بالدستور، وشددوا على الإسراع بتشريع قانون الأحزاب، وعسى أن توفر نتائج الاستطلاع المفترض فرصة للنخب السياسية للتعرف على حقيقة ما تدعيه بخصوص اتساع قاعدتها الشعبية، لكي لا تجازف ثانية في خوض الانتخابات، وترسخ القناعة لدى العراقيين بان مستقبلهم أسوأ من ماضيهم.

مما لاشك فيه أن هيمنة النخب الحالية تسبب انحسار دور القوى الديمقراطية بفعل قانون نظام الانتخابات المفصل على مقاس من كان مهيمنا على مجلس النواب في دورته التشريعية السابقة، والخلاص الأكيد من المحنة الراهنة، يكمن في إقرار قانون، يضمن نظاما انتخابيا جديدا يمنح القوى الديمقراطية فرصة إدارة البلاد، بعيدا عن نظريات التقاسم والتوافق والمحاصصات بكل أشكالها.

×شرائح واسعة من المجتمع باتت تنظر إلى النخب السياسية بأنها عبارة عن تكتلات تسعى لتحقيق مكاسبها، والتظاهرات في بغداد وغيرها من المحافظات أكدت قناعة الشارع بأن بعض الأطراف المشاركة في الحكومة أو التي تقودها ليست جديرة بهذه المهمة الصعبة.

اجتماع لمجلس الوزراء .. صورة من الارشيف

حقوق الإنسان تكشف عن حالات تعذيب بحق محتجزين

الشرطة تستخدم الضرب مع المشتبه بهم وضحايا يفقدون بصرهم

□ بغداد / قتيبة حامد

كشفت معلومات خاصة بالمدى أن عناصر من الشرطة العراقية تمارس التعذيب ضد مواطنين مشتبه بهم لم تثبت بعد إدانتهم بأية تهمة.

وتقول هذه المعلومات التي كشفها ضحايا عديدون بأن عمليات التعذيب أدت إلى فقدان احدهم البصر من شدة الضرب.

ويرى مراقبون أن المدنيين يخضعون للقانون الجنائي ولا يجوز خرق القانون على أساس انه المرجع الذي يحدد نوع العقوبة، وفي المقابل لا يجوز الاعتداء على المشتبه بهم.

ويقول احد الضحايا الذي يرفض الكشف عن اسمه انه اعتقل على خلفية الاشتباه بقضية جنائية إثر بلاغ امني تحركت وفقه الشرطة المحلية.

وقال انه وبعد تحقيقات عديدة تعرض إلى ضرب مبرح على عينيه افقده البصر بشكل نهائي، وان التحقيقات لم تفض إلى شيء وثبتت للشرطة براءتي من أية تهمة منسوبة إلي.

وعن هذا الموضوع، انتقدت لجنة حقوق الإنسان البرلمانية قيام المسؤولين على التحقيق بإتباع أساليب الإكراه المادي والمعنوي للحصول على الاعترافات، إذ اعتبر عضو اللجنة النائب عن الائتلاف الوطني علي شبر انه من غير المقبول دستوريا ولا إنسانيا أن يضرب أي شخص لانتزاع اعتراف أو أي شيء آخر رغماً عنه، مشددا على ضرورة التأكد من صحة الاعتقال قبل تنفيذه، موضحا انه يجب التحقيق والتأكد من الأمر في أية حالة تطرح قبل أن تتم عملية الاعتقال وغير ذلك يعتبر اعتقالا عشوائيا وغير مقبول إطلاقاً.

وانتقد شبر ما فعلته القوات الأمنية في محافظة بابل بعد الانفجار بسبب عمليات الاعتقال العشوائي من قبلها لان هذا سيسفر عن إقحام أناس أبرياء الذين لا دخل لهم بالتفجير في دوامة كبيرة وإحداث أضرار نفسية بهم لهذا أناشد الحكومة بإصدار قرارات تمنع هكذا خروقات مستقبلا.

ودعا شبر الذين تعرضوا للاعتداء والتعذيب إلى التقدم بشكوى إلى لجنته من اجل النظر في شكواهم.

بدورها رصدت وزارة حقوق الإنسان الكثير من حالات التعذيب في تقريرها الصادر قبل أسبوع، مؤكدة تسلمها ٦٥٣ إدعاءً من هذا القبيل.

وأوضح المتحدث باسم الوزارة كامل أمين انه من خلال الاطلاع على التقرير الصادر من قبل وزارة حقوق الإنسان التي ثبت فيه الكثير من الأمور، من حالات اعتداء وتعذيب للمتهمين، ولا ننفي وجود حالات انتهاك أو تعذيب تشمل هذا الادعاء سواء أكان من قبل ذوي المعتقلين أم من قبل فرق التفتيش المنتشرة.

وأكد أمين في تصريحه لـ"المدى" أن أي ادعاء أو شكوى يتم التحقيق فيها والتأكد منها قبل أن يتم تحويلها إلى مجلس القضاء وبدوره يقوم بالتحقيق لمعرفة صحة أو كذب الادعاءات.

وأشار أمين إلى أن وزارة حقوق الإنسان تسلمت ٦٥٣ ادعاءً تعذيب منها ٤٤١ من قبل فرق التفتيش وقسم آخر من قبل ذوي المحتجزين، لافتا إلى أن على أي شخص يريد تقديم شكوى ضد شخص اعتدى عليه يقدمها لدى دائرة الشؤون الإنسانية في وزارة حقوق الإنسان من اجل تثبيت شكواه.

إلى ذلك، يؤكد خبراء قانونيون أن التشريعات العراقية كانت حازمة بتجريم كل من يحصل على الاعتراف بواسطة أساليب غير قانونية.

أستاذة القانون الجنائي في جامعة بغداد بشرى العبيدي أوضحت في تصريح لـ"المدى" انه حسب قانون العقوبات، فأن التعذيب محرم ويعتبر جرما يحاسب عليه القانون حسب ما تنص عليه المادة ٣٣٢ والتي تقرر معاقبة المتورطين بهكذا أفعال بالحبس لمدة سنة إضافة إلى الغرامة.

وأضافت العبيدي أن أي شخص متورط بعمليات تعذيب أو أمر بتعذيب متهم أو شاهد وحمله على الاعتراف بجريمة أو الإدلاء بأقوال أو معلومات، يعاقب حسب المادة ٣٣٣من قانون العقوبات بالسجن من ٥ إلى ١٥ سنة.

وأشارت العبيدي إلى أن الفقرة الأولى من المادة ٤١٢ من قانون العقوبات رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ تنص على أن كل من اعتدى عمدا على آخر بالجرح أو الضرب والعنف أو بإعطاء مادة ضارة أو ارتكاب أي فعل آخر مخالف للقانون قاصدا إحداث عاهة مستديمة يعاقب بالسجن لمدة لا تزيد عن ١٥ سنة.

أما الفقرة الثانية من المادة نفسها فتنص على معاقبة المتهم بالسجن لمدة لا تزيد عن ٧ سنوات إذا نشأت العاهة المستديمة بدون أي قصد من الجاني.

في احد مراكز الشرطة ببغداد.. ارشيف

مع مقتل بن لادن.. صراعات الأصوليين قد تتفاقم

محللون: تأجيل القمة أظهر العراق ضعيفاً

زيباري مع عمرو موسى في مؤتمر صحفي.. ا ف ب

□ متابعة / المدى

اعتبر محلل سياسي لبناني أن تأجيل القمة العربية التي كان مقررا عقدها في بغداد يظهر ضعف العراق في ظل الأوضاع الأمنية التي يمر بها في الوقت الراهن.

وأعلنت الجامعة العربية في وقت سابق عن تأجيل القمة التي كان مقررا أن تعقد في بغداد، إلى آذار ٢٠١٢ بطلب من الحكومة العراقية.

ولا يزال العراق يشهد هجمات مسلحة، فيما استنفرت قوات الجيش والشرطة منذ الإعلان عن مقتل أسامة بن لادن في باكستان، تحسبا من وقوع هجمات انتقامية قد ينفذها مسلحو القاعدة في العراق. وشهدت الحلة تفجيرا انتحاريا بسيارة ملغومة على مبنى للشرطة أسفر عن مقتل ١٧ شخصا على الأقل وإصابة ٦٥ آخرين. وقال المحلل السياسي جوني أبو عقل لوكالة كردستان للأنباء إن"العراق مرشح لان يكون إحدى ساحات المعركة للأصوليين".

وتابع "مقتل بن لادن قد يخلق وضعا ضاغطا (في المنطقة) في ظل توعد عناصر تنظيمه بالانتقام له". ولفت أبو عقل وهو أستاذ العلاقات الدولية في جامعة بيروت أن "الثورات المندلعة في العالم العربي أثرت على تأجيل القمة".

وأسفرت ثورتان قادها شباب عن الإطاحة برئيسي تونس ومصر ولا تزال تهدد أنظمة الحكم في كل من سوريا واليمن وليبيا.

وشكك أبو عقل بجاهزية القوات العراقية لتسلم مسؤولية الأمن بعد الانسحاب الأميركي نهاية العام الجاري، وقال إن"العراق في طور النشوء كدولة ديمقراطية ونظامه يعاني من الهشاشة".

وتزايدت الهجمات التي تستهدف الجيش والشرطة العراقيين بينما يستعدان لتولي المسؤولية الكاملة للأمن قبل انسحاب جميع أفراد القوات الأميركية في ٣١ كانون الأول المقبل.

وبالرغم من أن أبو عقل ارجع سبب تأجيل القمة إلى ضعف العراق في الوقت الراهن، إلا انه رجح أن يعود مستقبلا إلى الواجهة كلاعب أساسي.

ويحاول العراق استعراض قوته في الدبلوماسية الإقليمية بالمنطقة من خلال إصراره على تضييف القمة العربية في بغداد ومطالبته واشنطن بالتوسط في اضطرابات البحرين بعد احتجاجات داعية للديمقراطية.